

دائرة الطاقة أبو ظبي

الكتيب التعريفي للدائرة

”

يجب علينا موازنة المسؤولية بين
واجبنا لتحديث مصادر أخرى للطاقة
وحماية البيئة التي نعيش فيها
وتوفير الإرث المناسب للأجيال
القادمة

“

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة



نحو عصر جديد لطاقمة أبوظبي

تعد الطاقمة من أهم القضايا الملحة في عصرنا الحالي؛ فالبحث عن مصادر أنظف وأكثر أماناً وموثوقية للطاقمة، وتحقيق الكفاءة في استخدامها بات من التحديات الرئيسية التي تواجه جميع بلدان العالم.

اضطلعت أبوظبي بدور رائد في قطاع الطاقمة منذ أن بدأت بتصدير النفط عام 1962. وفي ضوء الحاجة الملحة اليوم لتسريع وتيرة التحول إلى الطاقمة النظيفة والمتجددة، أعلنت الإمارة التزامها بإيجاد منظومة جديدة لاستدامة الطاقمة بما يتماشى مع استراتيجية الإمارات للطاقمة 2050.

وتقوم دائرة الطاقمة – أبوظبي جهود تحول قطاع الطاقمة في الإمارة مع التركيز بشكل أساسي على تحفيز النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وضمان توفير إمدادات آمنة ومعقولة التكلفة من الطاقمة، وكذلك تعزيز الاستدامة البيئية.



تمكين تحول قطاع الطاقة في أبوظبي

تأسست دائرة الطاقة - أبوظبي في فبراير 2018 كجزء من الإصلاحات التي قامت بها الحكومة في قطاع الطاقة، دعماً للاستراتيجيات الوطنية طويلة الأمد لبناء مستقبل مستدام. ومن الركائز الأساسية لهذه الإصلاحات كان الفصل بين الجانبين التنظيمي والخدمي؛ وهذا لم يساهم فقط في تعزيز مستويات الكفاءة والحوكمة والمساءلة في قطاع الطاقة، وإنما مكّننا أيضاً من تبوء مكانة أفضل كمؤسسة عصرية تمتلك كافة المقومات اللازمة لقيادة عملية التحول نحو منظومة طاقة مستقبلية تضمن تحقيق النمو الاقتصادي، وأمن الطاقة، والاستدامة البيئية.

ونتولى في دائرة الطاقة - كجزء من مهمتنا - وضع السياسات واللوائح التنظيمية وتطوير الاستراتيجيات التي تضمن تحولاً فعالاً لقطاع الطاقة بما يدعم النمو المستدام في أبوظبي، وحماية مصالح المستهلكين، وخفض التأثيرات السلبية على البيئة.

ونحن ندرك أن النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية يرتبطان ارتباطاً جوهرياً بإنتاج الطاقة وإمداداتها واستهلاكها. وندرك أيضاً أن تحول قطاع الطاقة يؤثر بشكل كبير على الأعمال التجارية وتطوير السياسات وسلوك المستهلكين. ولهذا نسعى إلى إشراك جميع الجهات المعنية، وتمكين شركائنا في القطاع، ودعم مجتمعنا من خلال تحفيز النمو المستدام الذي يخلق قيمة حقيقية للمجتمع وقطاعات الأعمال.



رؤيتنا

اقتصاد مزدهر، ومجتمع مستدام، وبيئة آمنة

رسالتنا

ضمان توفير خدمات متميزة وآمنة لجميع
فئات المجتمع عبر الاهتمام بالكوادر
وتسخير التكنولوجيا لدعم أهداف الاستدامة
الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.



أعمالنا

مستلهمة من القيم التي نؤمن بها

نستمد في دائرة الطاقة قيماً أساسية من التزامنا الراسخ بتعزيز مكانة أوظيفي العالمية في مجال كفاءة الطاقة، ودعم النمو الاقتصادي المستدام، والتميز البيئي.

قيمتنا

الشفافية والنزاهة

نتبنى مبادئ الشفافية والنزاهة من خلال مزاولتنا أعمالنا وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية والتنظيمية، وبناء الثقة بين الجهات المعنية والمستثمرين والمستهلكين.

الاهتمام بالكوادر وتنمية المعرفة

نوفر بيئة عمل تعاونية ودامجة تعزز مواهب الموظفين وتمكنهم من الازدهار وتحقيق طموحاتهم المهنية.

الالتزام بخدمة الوطن والمجتمع

نلتزم ببناء مستقبل مستدام لوطننا، ودمج مصلحة مجتمعنا وصحته وسلامته ورفاهيته في صلب عملية صنع القرار لدينا.

الأداء المتميز

نحرص على ترسيخ ثقافة تمكينية قوامها العمل الجماعي والقيادة الاستباقية التي تحفز الموظفين لتحقيق أفضل النتائج بمنتهى المسؤولية والمرونة.

عملنا رسم ملامح مستقبل الطاقة في أبوظبي

انطلاقاً من إيماننا بأهمية الطاقة لدفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والارتقاء بمستوى المعيشة، نعمل على تأمين مستقبل الطاقة في إمارة أبوظبي عبر إصدار لوائح تنظيمية وسياسات واستراتيجيات لمعالجة قضايا العرض والطلب على الطاقة وتشجيع الاستثمار وازدهار قطاع الطاقة.

وتتركز مسؤولياتنا في المهام الرئيسية التالية:

تطوير استراتيجية الطاقة

نعمل على إعداد وتطوير استراتيجية لقطاع الطاقة تضمن تعزيز مكانة أبوظبي على خارطة الطاقة العالمية، بما يتماشى مع رؤية أبوظبي واستراتيجية الإمارات للطاقة 2050. ويقوم إطار عملنا الاستراتيجي الطموح على معالجة القضايا المتعلقة بالعرض والطلب على الطاقة عبر ضمان أمن إمدادات الطاقة من خلال تنويع مزيج الطاقة، والاستفادة من مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، وتحديث البنية التحتية لقطاع الطاقة من خلال الابتكار، وتبني حلول التكنولوجيا الحديثة، وتعزيز الكفاءة المالية، وإرساء إطار حوكمة فعال ينظم عمل القطاع، وتحسين كفاءة وترشيد استهلاك الطاقة، وخفض البصمة البيئية لسلسلة القيمة الخاصة بقطاع الطاقة، وحماية مصالح المستهلكين.

وضع السياسات

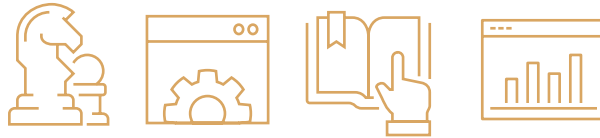
تتمثل إحدى أبرز مسؤولياتنا في تطوير وإعداد سياسات تنظم عمل قطاع الطاقة في أبوظبي، حيث نعمل جاهدين لوضع سياسات واضحة تدعم الابتكار، وتستقطب الاستثمارات، وتشجع استخدام التقنيات الحديثة. وتدعم هذه السياسات بقواعد واضحة لقياس مستويات الامتثال والأداء عبر القطاع.

إصدار التراخيص واللوائح التنظيمية

بموجب القانون رقم (2) لعام 1998، والقانون رقم (11) لسنة 2018، نعمل على وضع إطار ينظم عمل قطاع الطاقة في إمارة أبوظبي. كما نقوم بمنح تراخيص للشركات والمؤسسات العاملة في القطاع مع مراقبة امتثالها لمعايير الجودة، وهو ما يدعم تحقيق أهداف الإمارة في ضمان استدامة مصادرها من الطاقة.

رصد مستوى التقدم

تشتمل مهامنا خلال المراحل التالية على مراقبة تطور قطاع الطاقة، وهو ما يشكل أداة هامة لقياس فاعلية الخطط والبرامج التي نضعها للقطاع، ودراسة مدى قدرتها على تعزيز التنمية الشاملة في إمارة أبوظبي ودولة الإمارات عموماً.





تشمل مهمتنا عدداً من الأنشطة والخدمات

بموجب القانون رقم (2) لعام 1998 ، والقانون رقم (11) لسنة 2018، تشمل مهمتنا الإشراف على مجموعة واسعة من الأنشطة والخدمات في قطاع الطاقة في أبوظبي، وهي:

- إنتاج ومعالجة وتخزين ونقل وتوزيع وتوريد وشراء وبيع النفط والغاز ومشتقاتهما مع عدم الإخلال باختصاصات المجلس الأعلى للبترول.
- توليد وتخزين ونقل وتوزيع وتوريد وشراء وبيع الطاقة الكهربائية.
- إنتاج وتحتلية ومعالجة وتخزين ونقل وتوزيع وتوريد وشراء وبيع المياه.
- جمع ومعالجة والتخلص من مياه الصرف الصحي، بالإضافة إلى إعادة تدوير المنتجات الثانوية لمحطات معالجة المياه.
- إنتاج وتخزين وتوزيع وتوريد سائل التبريد المستخدم في خدمات تبريد المناطق.



حماية مصالح المستهلكين

نؤمن في دائرة الطاقة بأن جميع الناس يستحقون الحصول على معاملة عادلة، وخدمات عالية الجودة، وحلول فعالة للتحديات التي تواجههم. وعليه، فإننا نسعى في الدرجة الأولى إلى تنظيم قطاع الطاقة في أبوظبي، وضمان امتثال الخدمات التي تقدمها الشركات المرخصة العاملة في هذا القطاع لأعلى مستويات الجودة، وأن نقدم للمستهلكين إمدادات طاقة آمنة وموثوقة ومعقولة التكلفة.

ونحرص أن تراعي السياسات واللوائح التنظيمية التي نضعها حماية حقوق ومصالح جميع مستخدمي الطاقة في أبوظبي، سواء كانوا من الفئة السكنية أو التجارية أو الصناعية أو الحكومية.

كما نعمل عن كثب مع شركات التوزيع المعتمدة لنضمن استجابتها بسرعة وفعالية وبشكل فوري لاحتياجات المتعاملين، بما يضمن مستوى الحياة الذي يستحقونه. ونحرص على مراقبة أنشطة هذه الشركات لضمان التزامها بمعايير خدمة المتعاملين، وذلك على النحو الذي يقتضيه القانون رقم (2) لسنة 1998 والقانون رقم (11) لسنة 2018.



التصورات المستقبلية لقطاع الطاقة في إمارة أبوظبي

رسم ملامح مستقبل قطاع الطاقة في أبوظبي

يشهد قطاع الطاقة مرحلة غير مسبوقة من التحولات التي تقودها مجموعة من مبادئ التكنولوجيا، والطاقة النظيفة والتقنيات الرقمية، المترافقة مع توجه قوي نحو اعتماد الطاقة المتجددة، والتحول نحو اعتماد الطاقة الكهربائية كمصدر للطاقة في مختلف القطاعات ودون الاقتصار على المباني، فضلاً عن اعتماد مبادئ جديدة لكفاءة الطاقة تؤثر بشكل مباشر في إدارة جانبي الطلب والإمداد. وفي ظل كل هذه العوامل، كان من الضروري وضع تصورات مستقبلية لمستقبل قطاع الطاقة في أبوظبي، الأمر الذي تمكّننا من تحقيقه في عام 2018 عبر تطوير نموذج أبوظبي المتكامل للطاقة وهو ما عرف بـ "مكعب الطاقة".

نموذج أبوظبي المتكامل للطاقة

أخذت دائرة الطاقة عند شروعها في تطوير نموذجها المتكامل للطاقة بعين الاعتبار أحدث بيانات القطاع التي جمعت بالتنسيق المباشر مع الجهات المعنية في القطاع، وتمكنت من خلال هذا الجهد المشترك من تطوير وبناء نموذج أبوظبي المتكامل للطاقة الذي تقدمه في شكل "مكعب الطاقة". ويقوم هذا النموذج بمعالجة جميع البيانات المدخلة وتوفير نتائج تشمل نظرة شاملة لواقع القطاع في الوقت الراهن، ومجموعة من التصورات المستقبلية للقطاع.

صمم "مكعب الطاقة" ليفدهم نظرة شاملة لواقع قطاع الطاقة في سياق العمل المعتاد، مع توفير ثلاثة سيناريوهات بديلة للتصورات المستقبلية لقطاع الطاقة في أبوظبي 2050. ومن المتوقع إصدار هذا المستند أواخر العام 2019، وهو دراسة تهدف إلى التعرف على مستقبل قطاع الطاقة في أبوظبي.

تفضل بزيارة موقعنا الإلكتروني:
أو يمكنك تصفح حساباتنا على مواقع التواصل الاجتماعي:



تواصل معنا

دائرة الطاقة – أبوظبي

الطابقان 32 و33، برج المقام

مربعة سوق أبوظبي العالمي، جزيرة المارية

أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

صندوق بريد: 32800

هاتف: +971 2 207 0777

البريد الإلكتروني: info@doe.gov.ae

